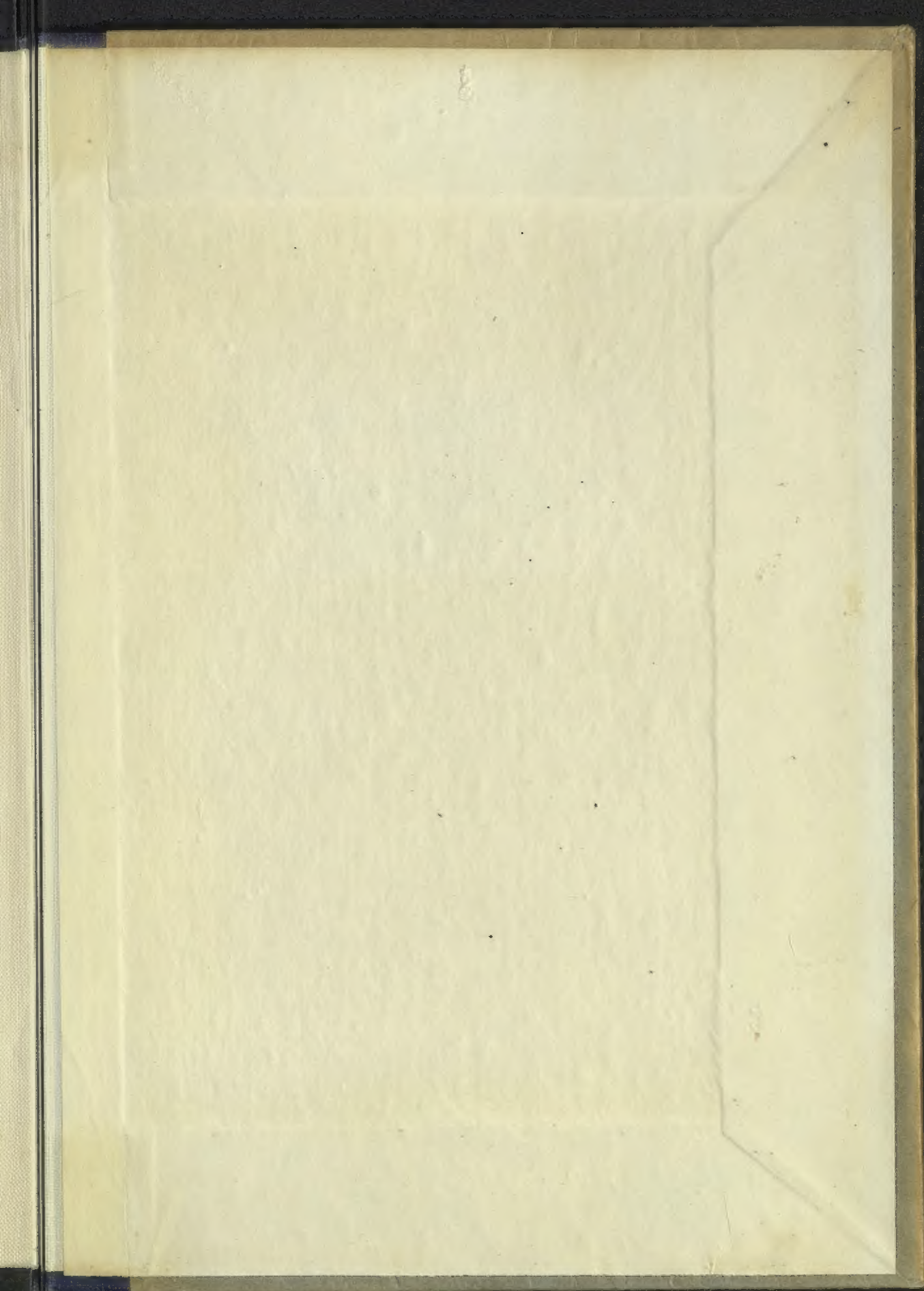


المائدة العربية السورية

نظام

وكلاء الطوفين ومئات الجوار



المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

297.48:A65nA

العربية السعودية • قوانين، أنظمة،
الخ •
نظام وكلاء المظوفين ومشائخ الحاءا.

297.48

A65nA

مطبعة الحكومة

بمكة المكرمة

١٣٦٩

cat. 14 Dec. 1953



297.48
A65nA
C.1
للملكة العتمة السعوية

وزارة المالية

نظام

وكلاء المطرفين ومشائخ الجاوا

صدر الأمر السامي رقم ١٤٥١٨

في ٢١/١٠/١٣٦٥ بالمواقة عايه وانفاذه

(القيمة : ريال ونصف)

مطبعة الحكومة

بمكة المكرمة

١٣٦٩

Est. 14 Dec. 53



Handwritten text in Arabic script, likely a title or subject heading, though the ink is faint and the script is cursive.

صورة الامر السامى الكريم رقم ١٤٥١٨

للموضوع : - نظام وكلاء المطوفين ومشأخ الجاوا

حضرة للمكرم مدير ادارة شئون الحج :

نبعث اليكم من طيه بصورة من قرار مجلس الشورى رقم ٣١٤ وتاريخ
١١ / ١٠ / ٦٥ مع صورة من نظام وكلاء المطوفين ومشأخ الجاوا بجدة ونخبركم
أنه حيث قد ظهر أن النظام موضوع البحث وما ألحق به لم يكن الا تعليمات
سبق أن جرى التصديق عليها وقرارات ألحقت به وحازت الموافقة السامية
على حينه وجمعت مع بعضها الآن لسهولة المراجعة والتطبيق فاننا لا نرى مانعا من
تعميمها من قبلكم لرؤساء الطوائف للاحاطة بها واعتماد العمل ولذا حرر .

نائب جلالة الملك

عنه

٦٥ / ١٠ / ٢١

قرار رقم ١٣٤ وتاريخ ١١ / ١٠ / ١٣٦٥ هـ

بناء على أن المجلس كان قد أصدر برنق قراره رقم ٢٢٢ في ٢٨ / ١٢ / ١٣٦٢
المرفوع للمقام السامي برقم ٥٩٦ وتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٣٦٢ مشروع نظام وكلاء
المطوفين ومشأخ الجاوا بجدة مـكوناً من التعليمات السابقة المقترنة بالتصديق
السامي وما أعقبها من قرارات حازت في حينه الموافقة السامية وقد تلقى المجلس
عقب ذلك من المقام السامي برقم : ٥٥١٤ وتاريخ ١٦ / ٥ / ١٣٦٣ مانصه «بالإشارة
الى المعاملة المرفوعة منكم برقم ٥٩٦ في ٢٨ / ١٢ / ١٣٦٢ للشفوعة بنظام الوكلاء
ونخبركم أنه قد ظهر بان ذلك النظام سيكون فرعاً من نظام المطوفين العام الذي
أحيل اليكم برقم ٥٨٠٩ وتاريخ ١٢ / ٥ / ١٣٦٢ وحيث الامر كذلك فإن هذا
المقام يرغب اليكم سرعة درسه ورفعته لتوحيدها معاً في مجموعة واحدة » وحيث
أن المجلس قد قام بدرس مشروع نظام المطوفين وبت فيه أخيراً ورفعته للمقام
السامي برقم ٨٧٧ وتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٣٦٥ فإن المجلس قد رجع الى مشروع نظام
وكلاء المطوفين ومشأخ الجاوا بجدة المشار اليه في مطاع هذا القرار والى قراره
رقم ١٥٤ وتاريخ ١٥ / ٥ / ١٣٦٥ المرفوع للمقام السامي برقم ٤٥٢ وتاريخ ١٥ / ٥ / ١٣٦٥
بصدد الديون التي للوكلاء لدى بعض المطوفين المقترن بالتصديق العالي للملكي
والبلوغ الى المجلس من مقام النيابة الفخيم برقم ١١٨٢٦ في ١٢ / ٨ / ١٣٦٥ والذي
اوضحت في الحابرات التي تبودلت والادوار التي مرت على مشروع نظام الوكلاء
المبحوث عنه فأتضح له أن هذا المشروع قد اعتبر بمقتضاها مقترناً بالتصديق السامي
وموضوعه منتهياً وعليه وبما أن قرار المجلس الاخير رقم ١٥٤ في ١٥ / ٥ / ١٣٦٥
للمذكور بعاليه قد تناول في الثلاث المواد الاخيرة منه بحث الديون التي على
المطوفين الموجودين على قيد الحياة والديون التي للوكيل على مطوف متوفى وله

مورثة في الطوافة ونوع النقد الذي تسدد به هذه الديون فان المجلس قد استنسخ
برفق قراره هذا مواد النظام المبحوث عنه وأضاف اليها المواد التي أقرها في المواضيع
الثلاثة المشار اليها بمقتضى قراره المتقدم ذكره وهو يرجو من المقام السامي التفضل
بإبلاغ مواد النظام المرفق في صيغته الاخيرة الى جميع الجهات المختصة للتمشي
بموجبه باعتباره مقترناً بالتصديق السامي ومنهيا ولما ذكر جرى التوقيع .

النائب الثاني النائب الاول رئيس مجلس الشورى

عنه
صالح شطا

صالح شطا

أعض

نظام

وكلاء المطوفين ومشائخ الجاوا بمجدة

الفصل الاول

تعريف الوكالة . النقل . المعلمانية « أستحقاق المباشرة » أحكام التوريث
الانفصال . توزيع المصلحة .

١ - وكلاء المطوفين ومشائخ الجاوا هم طائفة خصصتهم الحكومة بمجدة
لتخدمة الحجاج ويشترط أن يكونوا من رعايا الحكومة العربية السعودية .

٢ - يتعين على كل مطوف أو شيخ أن يختار له وكيلًا عنه في مجدة من
أحد الوكلاء أهل المهنة لاستلام حجاجه وإداء ما يجب لخدمتهم أثناء إقامتهم
بمجدة وعند قدومهم من بلادهم وعودتهم إليها .

٣ - يجوز نقل الوكالة من شخص لآخر من أبناء السلك بالشروط الآتية :

أ () ألا يكون النقل في نفس العام الذي حصلت الوكالة فيه ما لم تكن
هناك جنحة صادرة من الوكيل ، فإذا ثبتت الجنحة جاز نقل الوكالة
في نفس العام .

ب () ألا يكون على المطوف دين قديم للوكيل والا فلا يمكن نقل الوكالة

عنه إلا بعد سداد الدين أو ثبوت جنحة عليه وفي هذه الحالة يجوز

للمطرف أن يختار من يشاء من الوكلاء بشرط أن يدفع الوكيل

الجديد الدين كله للوكيل السابق ويحل محله في الدين بحيث يصبح

في حكم الدائن القديم وفي حالة ما إذا لم يوجد ولم يقبل أحد الوكلاء

أخذ الوكالة بهذا الشرط وتحقق ذلك لدى النقيب فالمطوف أن

يوكل من يشاء على شرط أن يحجر الدائن ثمن اكرام المطوف ونصف اكرام الوكيل الجديد على الحجاج الواردين له باسم ذلك المطوف قبل المصاريف وتسليم ذلك الى الوكيل السابق صاحب الدين ويستمر هذا حتى انتهاء تسديد دينه .

ج (اذا تمت الاجراءات الاصولية في نقل الوكالة من شخص الى آخر يجب على المطوف أشعار رئيس طائفته كتابياً بذلك لفيد هذه الوكالة لديه واشعار نقيب جده بذلك .

٤ - استحقاق المباشرة في الوكالات وحكام التوريث والانفصال وتوزيع الصلحة تجري طبق القواعد المتبعة بين الوكلاء من التقديم وهي :

أ (طالب المعلمانية في مهنة الوكلاء بخدمة يحجب طلبه متى توفرت فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون قد خدم لدى أحد الوكلاء ، مدة خمسة عشر عاماً متواصلة :
(٢) أن يأتي بشهادة من عدد من الوكلاء لا يقلون عن عشرة يثبت خدمته المدة المذكورة وحسن سلوكه وكفاءته وهذا في حالة امتناع عمه عن الشهادة له بذلك .

(٣) أن يتثبت النقيب في جده من صحة الشهادة ومطابقتها للحقيقة والواقع ويعرض الطلب مع الشهادة على هيئته لتقرير اللازم ويقدم ذلك لرئاسة الطائفة المنتسب اليها لعرض الموضوع على الجمعية وتقرير اللازم ورفع ذلك الى جهات الاختصاص .

(٤) أن تستوفي معاملة طالب المعلمانية الطرق الاصولية وتصدر الاوامر السامية بالموافقة على منحه المعلمانية .

ب (طالب الانفصال يحجب طلبه كآلتي :

(١) متى كان مشهوداً له بالكفاءة والافتدار على القيام بالواجب ولم يكن هو المقدم على شركاء لا يستطيعون الانفراد.

(٢) متى انفصل الأصغر وكان في الشركاء من لا يستطيع الانفراد يبقى اشتراكه مع المنفصل كما لو كان غير منفصلين .

(٣) لا يحق للمنفصل في طلب قسمة الوكالات باعتبار أن بقاء هذه الوكالات لدى أى الوكلاء أو نقلها متوقف على رغبة المطوفين .

(٤) لا يكون طالب الانفصال منفصلاً إلا إذا تحققت كفاءته وتقرر بشأن طلبه من هيئة الوكلاء ومن هيئة الطائفة المنتسب إليها ورفع الى جهات الاختصاص وجرت عليه المراقبة العالية .

ج) حكم لليراث كالاتى :

(١) اذا توفى الوكيل وخلف اولادا - ذكور او أنثا - يرثونه جميعاً في المملانية ويعتبرون شركاء في الخدمة على ان يكون للذكر حظ الأنثيين .

(٢) واذا توفى وترك بنات فقط ورثته في المملانية وكن شريكات في الخدمة ايضاً بالمساواة ومثلن الذكور اذا اهردوا .

(٣) للبنت حق الاشتراك مع أخيها واولاده مدة حياتها .

د) توزيع المصلحة كما يأتى :

(١) يستلم المقدم على شركائه جميع المصالح ويقبض الثلث منها للمصاريف .

(٢) ويجعل الثلث الثانى للخدمة ويعطى منه من خدم معه من الشركاء على نسبة استحقاقه في الخدمة .

(٣) ويوزع الثلث الثالث على جميع الشركاء للذكر مثل حظ الأنثيين بما فيهم هو ومن خدم معه منهم .

﴿ في الواجبات والاحكام العامة ﴾

الفصل الثاني

(٥) وكلاء المطوفين ومشائخ الجاوا في جدة مكلفون بما يأتي :

أ (استلام الحجاج الواردين باسماء موكلهم من المطوفين ومشائخ الجاوا في باب السؤال .

ب (استلام جوازات السفر وتذاكر ركوب الباخرة وغيرها من الوثائق والاوراق من الحجاج الواردين باسم موكلهم لأجل اجراء المعاملات الرسمية عليها .

ج (احضار كشوف مفصلة باسماء الحجاج وعددهم واجناسهم واسماء مطوفهم ومشائخهم طبقا للتعليمات والاوراق الرسمية المقررة في ذلك الشأن من قبل الجهات المختصة .

د (مرافقة الحجاج من باب السؤال الى باب الوسط حيث يجري ضبط عددهم من قبل النقيب او من ينوب عنه ومن قبل دائرة الجوازات بمجدة .

هـ (مرافقة الحجاج الى دائرة الجمرات لاجراء المعاملات الجمركية المقررة على الحجاج وامتعهم ثم مرافقتهم الى مكان استراحتهم في منزله او في محلات الضيافة والأوتيلات .

و (تحرير بيان رسمي باسماء الحجاج التابعين لموكلهم مع جوازات وتذاكر السفر الى النقيب لتطبيق ذلك على قيد (باب الوسط) بموجب الجوازات .

ز (التأشير على جوازات السفر التي يحملها الحجاج وتذاكر العودة لركوب البواخر واجراء كافة المعاملات الرسمية المطلوب اجراءها عليها من قيدها

في القنصلية التي يتبعها الحاج صاحب الجواز في شركة البواخر وفي الدوائر الرسمية التي لها علاقة بالحاج .

ح (اتخاذ سجل مخصوص يتضمن اسم كل حاج من حجاج موكليه و بلد الحاج وعمره ورقم جوازه واسم مطوفه واسم الباخرة التي قدم عليها وتاريخ وصولها الى جدة ويحفظ هذا السجل ليكون مرجعا رسميا يعتمد عليه في التحقيق عن الوقوعات العائدة للحجاج .

ط (احضار وسائل الانتقال الى مكة المكرمة والمدينة المنورة مهما كانت وملاحظة اركاب الحجاج فيها وندبير شحن عفشه بالطريقة التي يرغبها الحاج .

ي (تنتهى مسؤولية الوكيل بمجرد تسليم الحجاج طبقا للترتيبات والانظمة الموضوعة الى الشخص المقرر استلامه الحاج من باب جدة ولا تبدأ ثانية الا حين عودة الحاج الى منزل الوكيل في حالة عودته من مكة او من المدينة المنورة

ك (على الوكيل ان يستقبل الحجاج التابعين لموكليه حين عودتهم بعد الحج من مكة وان يعنى بايجاز معاملاتهم لتمكينهم من السفر بالبواخر المقررة لسفرهم فيها .

ل (على الوكيل تأشير جوازات الحجاج من القنصليات ذات الاختصاص وكذلك تأمين تذاكر ركوب البواخر سواء كانت هذه التذاكر للعودة .

موجودة مع الحاج من السابق او كانت تذاكر جديدة .

م (على لوكيل احضار كشوف مفصلة بأسماء الحجاج الذين يسافرون على كل باخرة وتقديمها الى جهات الاختصاص .

ن (تنتهى مسؤولية الوكيل منذ ركوب الحجاج في واسطة النقل البحرية على الرصيف .

من (المحافظة على الحجاج وامتعتهم بتوفير اسباب الراحة لهم والقيام بلوازمهم وعدم تجاوز ما هو مقرر استيفاءه لهم من المصلحة وارسال خادم أمين معهم الى مكة .

ع (اخبار موكله بزيماً في الحال بعدد الحجاج القادمين وكتائباً في نفس اليوم ببيان اسماء الواردين وبلدانهم وكذلك بزياب توجههم من جدة الى مكة مع الاشارة بأنهم على جمال اوسيارات وتحديد ساعة توجههم وكتائباً بالبريد ببيان عدد السيارات والجمال واسماء المرافقين من الخدم وعدد الجمال المرسل عاميها أمتعة الحجاج والخدام المرافق لهم وكذلك الاخبار بزياب بوصول الحجاج جدة عنديابهم وكتائباً بتوجههم من جدة الى بلادهم وكتائباً بتوجههم الى المدينة وزياب بعودتهم وتوجههم الى مكة .

ف (المحافظة على حقوق المطوف باخباره عن السؤال الوارد من تقريره اذا كان المطوف صاحب تقرير واسم المسئول عنه واشعاره ايضاً بمن سأل عنه من الحجاج وابقى النقيب أمره أوفلته أو يقيده ويذكر له كل يتعاق بذلك .

ض (المحافظة على سمة موكله وعدم الطعن فيه لدى حجاجه ارضاءً لمطوف آخر منافس له .

ق (اتباع جميع التعليمات التي يتبلغها من موكله في شأن الحجاج ضمن الواجبات المنصوص عليها في هذه التعليمات وامثال اوامر النقيب بموجب التعليمات المبلغة اليه من رئيس الطائفة .

٦ - اذا ثبت ان الوكيل قصر عمداً في واجب من الواجبات الموضحة في المادة الخامسة يعتبر ذلك التقصير حجة تسوغ للمطوف او الشيخ نقل الوكالة عنه .

٧ - متى وقعت من الوكيل مخالفة لما هو مطلوب منه فله وكله تقديم شكاية لرئيس الطائفة وعلى شيخ الطائفة استجوابه بواسطة النقيب فأذا تأخر الوكيل مدة أربع وعشرين ساعة ولم يحضر ولم يعط جوابه ولم يقدم عذرا مقبولا وكانت الحادثة ذات شأن عظيم وتستلزم سرعة البت وتعلق بالحاج في وقت الموسم تنظر الدعوى غيايبا لدى رئيس الطائفة وهيئته ويجب على رئيس الطائفة وهيئته اصدار القرار اللازم وتبليغه للوكيل خلال اربعة وعشرين ساعة اما اذا كانت الحادثة لا تستوجب سرعة البت فيها وتأخر الوكيل عن اعطاء الجواب فينظر اولاً ثم تجرى نفس الوضعية لدى رئيس الطائفة وهيئته مع تحديد اعطاء القرار في شأن الحادثة وتبليغه للوكيل لمدة عشرة ايام :

٨ - كل قرار لم يعترض عليه الوكيل المشتكى منه خلال ثلاثة ايام من تاريخ التبليغ في اوقات الموسم وعشرة ايام في غير ذلك يكون القرار نافذ القبول ولا يقبل فيه اعتراض .

٩ - اعتراضات الوكلاء في شكاوى تقدم الى لجنة تمييز قضايا المطوفين عن طريق رئيس الطائفة وهيئته وعلى ان تتبع نفس السرعة الموضحة اعلاه في البت فيها .

١٠ - عموم الايون التي تنشأ بين الوكلاء والمطوفين بعد تصديق هذا النظام لاستيلام بقاء الوكالة ولا يسرى فيها مفعول المادة الثالثة .

١١ - كل مطوف او شيخ يثبت عليه بعد تصديق هذا النظام انه عرض وكالته على الوكلاء مقابل مبلغ يستدين منهم يجازى المطوف على ذلك بحرمانه من حق نزع وكالته من وكيله عاما واذا حدث من

الوكيل خلال هذا العام جنحة تستدعي نقل الوكالة منه فلا يجوز نقلها للوكيل الذي حصلت المساومة معه من السابق .

١٢ - كل وكيل يثبت عليه بعد تصديق هذا النظام استجلاب الوكالات في مقابل مبلغ يدينه للطوف او الشيخ يجازى ذلك الوكيل بحرمانه من أى وكالة تستند اليه في ذلك العام .

١٣ - أثبات الديون بين الوكلاء والمطوفين ومشأخ الجاوا يجب أن يكون بعد الدرس الدقيق ومبيناً على ما يثبت ذلك من حجج وبراهين على يد رؤساء الطوائف الذي يجب ان تسجل جميع الديون القديمة لديهم .

١٤ - الديون التي للوكيل علي المطوف على قيد الحياة قبل تاريخ ١٣٥٩ / ٥ / ٩ يطبق فيها من حيث التسديد ونقل الوكالة مقتضي الفقرة (ب) من المادة الثالثة من هذا النظام .

١٥ - اذا توفي مطوف وله ورثة في شئون الطوافة وكان عليه دين لوكالة بمدة فلو ورثته المشار اليهم نقل الوكالة الى من يشاؤون الوكلاء بمدة ولا حق للوكيل مطالبتهم بالدين الذي على مورثهم وله الحق في مطالبة تركة المتوفى اذا شاء .

١٦ - تشكل لجنة مخصوصة من المطوفين والوكلاء على مبدأ التساوى تحت رئيس تختاره الحكومة من غير المطوفين والوكلاء وتكون مهمة هذه اللجنة النظر في تعيين نوع النقد الذي يجب ان يسدد به الديون التي للوكلاء على المطوفين وتسويتها على مبدأ صامحى عادل يحفظ حقوق المطوفين من جهة أسعار العمالة وتثبيتها بما يتلاءم مع الوضع والظرف ولا يكون فيه اجحاف او ضرر بالجانبين على ان يلاحظ في طريقة أثبات هذه الديون بما نصت عليه مواد هذا النظام .

١٧ - كل خلاف بين الوكلاء ينظر لدى نقباء رؤساء الطوائف بمجدة فأذا لم يقنع الوكيل بحال الأمر الى رؤساء الطوائف في مكة للنصل بحضور الهيئة كل رئيس وهيئته في دائرة اختصاصه .

١٨ - كل خلاف يقع بين الوكلاء وموكليهم يفصل فيه لدى رئيس الطائفة وهيئته .

١٩ - يجوز لرؤساء وهيئات الطوائف ان تتخذ قرارات بالتوبيخ والانذار في المسائل التي تعتبرها دون اللجنة .

٢٠ - يحل هذا النظام من تاريخ تصديقه وتعميمه ونشره محل ما سبقه من تعليمات وقرارات مصدقة وكل ما ينشأ من خلاف او تعارض بينه وبين ما سبقه من مواد فالعمدة علي ما نص عليه النظام .

٢١ - يبلغ هذا النظام لنقابة الوكلاء بمجدة ورؤساء الطوائف بالعاصمة وجميعهم مسئول عن تطبيق احكامه بمنتهى الدقة والعناية كل فيما يخصه .
ولما ذكر جرى التوقيع .

رئيس مجلس الشورى
عنه
صالح شطا
ا.

النائب الأول

النائب الثاني
صالح شطا

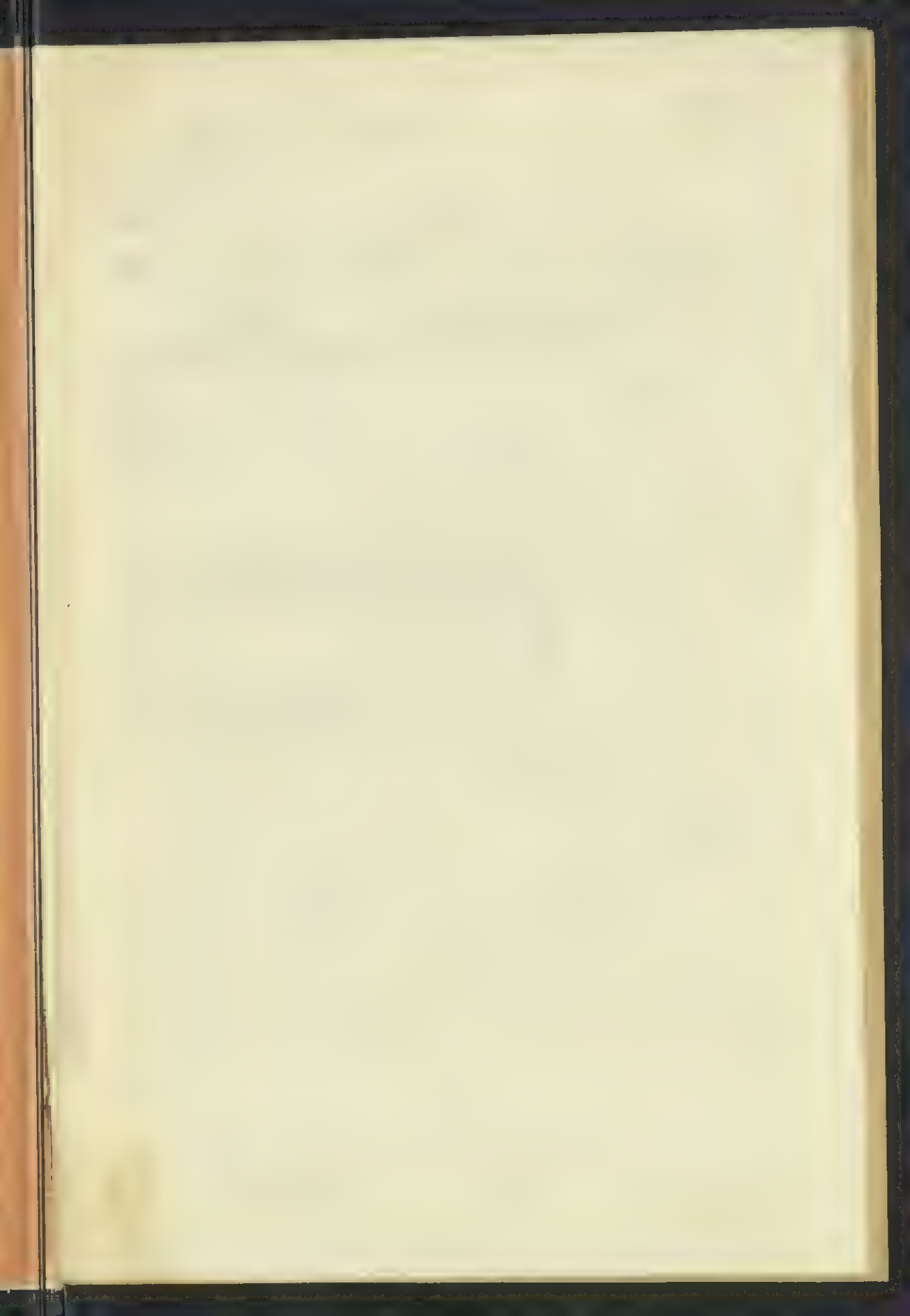
أعض

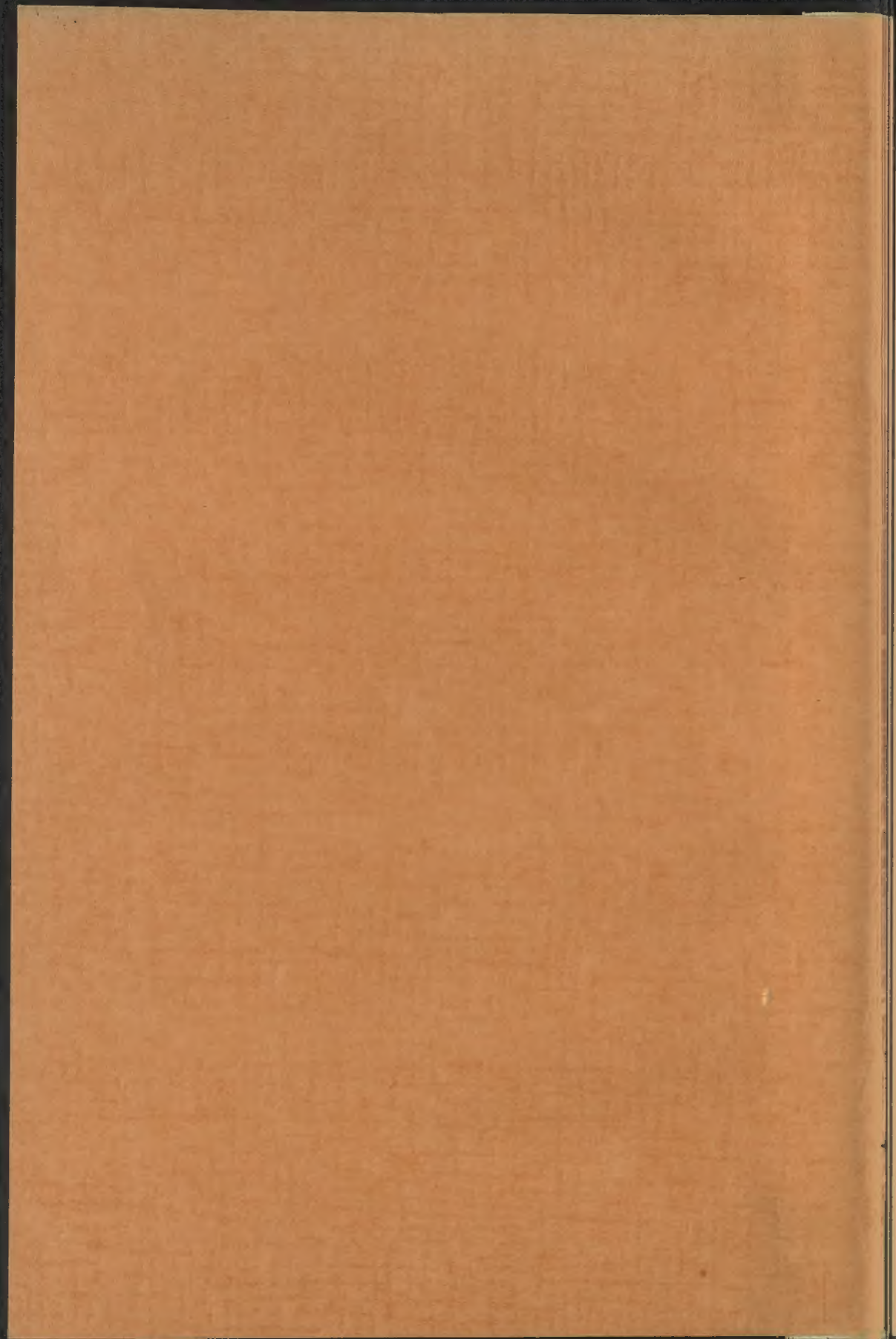
محمد المنيرى
أحمد الغزوى

محمد على خوير
عبد الحميد خطيب

محمد الفضل
محمد القاسى

حزرة مرزوقى
محمد طاهر الدباغ





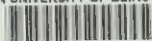
000 - 1379 - 1289

297.48:A65nA:c.1

السعودية. وزارة المالية

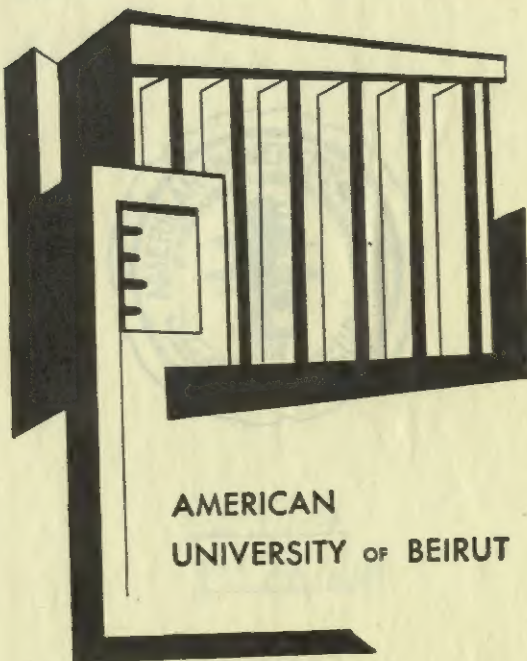
نظام وكلاء المطوفين ومشائخ الجاوا

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01010012

American University of Beirut



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

General Library

297.48

A65nA

C.1